نظرية الحرب العادلة والتدخل الإنساني: مقاربة إدراكية

أ/ سليم حميداني -جامعة قالمة

باحث دكتوراه -جامعة باتنة 1

ملخص:

تحاول هذه الدراسة مناقشة فكرة أساسية في حقل النزاعات الدولية، مفادها أن التدخل في الحرب تحت غطاء عدالة القصد والمساعدة الإنسانية، إنما ينم عن إدراك مشترك بأن الحرب خيار جيد لإنهاء الظلم والعدوان، رغم كونها فعلا عنيفا وصورة سيئة للسلوك البشري.

إن التدخل بمبرر الحرب العادلة يوفر للدولة المتدخلة الغطاء الأخلاقي والإنساني في تحركها، ولكن من الصعب تصديق أن الدول تقدم على التدخل والتضحية بالموارد والجيوش، لكي تحظى بالشكر والتقدير الإنساني، لذا فان من وراء ذلك أبعادا أكثر تعبيرا عن توجهات صانعي القرار، بما يجعل الدراسة ترتبط أكثر بالجانب النفسي لهؤلاء، ضمن ما يعرف بالإدراك السياسي للقادة.

Abstract:

This study attempts to discuss the idea that intervention in war under the cover of just goal and the humanitarian aid, is based in real on a common perception that war is good for ending unjustice and aggression.

Although it is brutal action and ugly image for the human behavior, the intervention in war Arguing of just war, is that states can have moral justification for resorting to armed force, but is hard to believe that leaders are willing to sacrifice resources and armies in order to get thanksgiving or protect humanity, here opens up to reveal the true dimensions of intervention that are became more related with the decision maker Character study in the part what we call political perception.

مقدمة

تمثل التطورات التي لحقت ببنية المجتمع الدولي مثار بحث واهتمام دارسي العلاقات الدولية، فالمواقف المنطوية على أوضاع غير مستقرة ومهددة لهذا المجتمع أحد المحفزات الرئيسية لها، ولطالما تكرس وعي ثابت لدى الدول بضرورة حفظ هذا الاستقرار، غير أن التهديد يبقى ماثلا في الواقع وفي أذهان المسؤولين الذي يلجأون إلى جملة من الخيارات أهمها المبادرة بالتدخل العسكري، وهي الظاهرة التي تمثل انعكاسا لعلاقات القوة في النظام الدولي، حيث يتم توظيف الإمكانات المتوافرة للدولة للدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، وغالبا ما يختلط مفهوم التدخل - بمعناه السياسي -بالمعنى القانوني، وينشأ الجدل حول شرعية الأدوات والوسائل، وفي جانب كبير حول وضوح وطبيعة الأهداف، ولما أصبح التدخل العسكري في حقبة ما بعد الحرب البارد يختلف في شكله ومبرراته -إلى حد كبير -عن ما كان قبل ذلك، فان هناك ميلا متزايدا لإيجاد المبررات التي تتلاءم والتغيرات الحاصلة في النسق الدولي.

لقد وجدت النزعة الإنسانية طريقها تدريجيا لأن تقترن بمطلب التدخل العسكري، خصوصا مع الأحداث المروعة والمشاهد الدامية التي ظن العالم أنه أنهاها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد قفزت إلى السطح مشاهد المجازر وحوادث الإبادة الجماعية والانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، وتحت وطأة هذه الأحداث من جهة، وتصلب المتسببين فيها، وغياب ما يردعهم أو يثنيهم عن التمادي في أفعالهم، في حالة من الاستهتار بمواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، أصبح هناك ميل أكثر لاستحضار مفهوم الحرب العادلة بما يحفظ أبسط حقوق الفرد– وهو حقه في الحياة – ويجبر المعتدين على الخضوع للإرادة الدولية في هذا المجال.

إن هذا الاستحضار يدفع إلى طرح الإشكال الذي ستحاول هذه الورقة الإجابة عنه:

هل يتحقق في الواقع العالمي مسعى المرادفة بين التدخل لاعتبارات إنسانية ونظرية الحرب العادلة، أم أن سياقات التدخل الإنساني بهذا المسمى تتجه إلى أهداف أخرى؟

المبحث الأول: الحرب العادلة وخيار التدخل العسكري

نشأ ربط أكاديمي -وضمن الممارسة - بين الحرب العادلة كمفهوم وخيار التدخل العسكري كآلية، خصوصا وأن العرف الدولي التقليدي دأب على استلطاف الحرب العادلة كخيار مقبول أخلاقيا، وذا جدوى في إعلاء القيم الإنسانية النبيلة وحفظ السلم وتحقيق الاستقرار.

المطلب الأول: أصول نظرية الحرب العادلة

تعرف الحرب العادلة just war بأنها الإطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير، التي تحدد ما هو عادل وما هو غير عادل بالنسبة للحرب، سواء على مستوى شنهاjus ad Bellum أو على مستوى إدارة عملياتها بعد اندلاعها فعلا jus in Bello[1]، ولقد ظهرت في العصر الإغريقي جاذبية المصطلح في الشأن السياسي آنذاك، حيث اعتبر سيشرون أن الحرب التي تشن من دون سبب، هي حرب غير عادلة، ولا تكون عادلة إلا عندما تهدف إلى تطبيق القانون، ونصرة الحق ومكافحة الظلم، وتأكيد العدالة ونشر الأخلاق، خصوصا وأنه عرّف الدولة بكونها مجتمعا أخلاقيا[2].

نشأت عقيدة الحرب العادلة في تقاليد الكنيسة المسيحية، وبغطاء التبرير الديني والمشاعر الإيمانية في حماية الضعفاء والمظلومين، ثم صارت علمانية بعد القرن السابع عشر مع تراجع تأثير البعد الديني في سياسات الدول عقب حروب الإصلاح الديني، وتشكل معالم النظام الويستفالي.

صمم النقاش الأخلاقي حول استخدام القوة في العلاقات الدولية بشكل كبير من قبل فلاسفة الأخلاق، بدءا من القديس أوغسطينSt. Augustine الذي بيّن أن مشروعية الحرب تظهر في كونها تهدف إلى تغليب الخير على الشر، إلى القديس توما الأكويناسSt. Thomas Aquinas، الذي طرح شروط الحرب العادلة من عدالة القصد، وشنها من سلطة شرعية، والمضي فيها بعزم، وصولا إلى هيغل G.W.F.Hegel الذي كان يؤمن بمبدأ قدرية الحرب وأخلاقيتها كعنصر من عناصر التطور التاريخي

الجدلي، فيما كان كانط Immanuel Kantيدعو إلى السلام بين الشعوب، ويعتبر الحرب ضرورة فقط في منع العدوان وإنهاء الاستبداد، خاصة مع إطلاقه لمسلمته القائلة أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضا.(3)

انبثقت نظريات «الحرب العادلة» مجددا من الميراث المسيحي الأوروبي، لتدخل السياق القانوني مع إميريك دي فاتالEmmerich de Vattel الذي أورد بعدا مهما لشرعنة الحرب واعتبارها عادلة، حيث إضافة إلى شرط السبب العادل، والغاية النبيلة بإقامة الخير وتحطيم الشر، لابد أن تكون هناك ضرورة عاجلة وملحة لخوضها، وانعدام وجود وسائل أخرى غيرها لردع المعتدي(4)، غير أن هناك اتجاها فكريا عالج الحرب العادلة وفق نظرية استعمارية عرفت ب «نظرية الحق في التدخل» التي كانت تبرر وتسوغ التوسع خارج أوروبا في العالم القديم، والسيطرة على العالم ونشر الحضارة الغربية، وتبليغ رسالة الرجل الأبيض(5)، خاصة مع اكتشاف العالم الجديد، والمضي في إبادة السكان الأصليين خلال القرن التاسع عشر أخضعت شرعية استخدام القوة المسلحة لثلاث شروط:

-عدالة الأساس القانوني.

-عدالة القضية.

-سلامة القصد.(6)

تطور التصور المعطى للحرب العادلة مع الطرح الليبرالي في أوروبا والولايات المتحدة، ففي عام 1859م كتب جون ستيوارت ميل John Stuart Mill في كتابه «حول الحرية» متسائلا: إذا ما كان من الممكن مساعدة شعب من أجل الحصول على حريته؟ ورأى أن هذا يتعلق بما تسعى هذه المساعدة إلى رفضه أو فرضه، بالنسبة لحكومة محلية، أو قوة عظمى أجنبية، أو دولة معينة في علاقة مع دولة أخرى(7).

صاحب تطور مضمون الحرب العادلة مسار مواز من التقنين الدولي للحروب، حيث تم تقنين جملة من القواعد التي تتناسب مع الهدف المشروع الذي تسعى إليه الدول في الحرب، وهو إضعاف القوة العسكرية للعدو دون تحول العمل العسكري إلى عمل من

أعمال الإبادة، وهذا التقنين استند إلى جملة من الأعراف والصيغ الأخلاقية، ثم إلى جهد قانوني جسدته الاتفاقيات الدولية والتفاهمات الجماعية.

المطلب الثاني: تكييف مضمون التدخل العسكري

يشير التدخل بمعناه الواسع إلى ممارسات خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، ويستخدم اللفظ بمعنى ضيق للإشارة إلى التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى[8]، ولطالما كان التدخل محكوما بمفهوم السياسة الواقعية التي تحدد قرار التدخل من عدمه، فمثلا كان لا يمكن أن يتحقق إجماع على التدخل إبان الحرب الباردة، بمعزل عن درجة التوافق الذي يقفز على الانقسام الإيديولوجي الحاد بين الكتلتين، لهذا كان التخوف من أن تتحول الحرب الباردة إلى حرب فعلية، بمثابة المثبط أمام التدخل لمنع حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك أن الإعلام كان أقل تأثيرا في السياسة الدولية، إما لرقابة ممارسة عليه أو نظرا لعدم وصوله آنذاك إلى درجة من التطور تمنح الجمهور القدرة على الوصول إلى المعلومة في وقتها وبأكثر من مصدر.

ضمن تصور شامل تأثر بتاريخ العلاقات الدولية، خاصة فترة الحرب الباردة، التي جعلت التدخل خيار خطيرا، يمكن أن يسحب الأطراف إلى المواجهة المدمّرة، يميز إسماعيل صبري مقلد بين شكلين من التدخل:

-التدخل الدفاعي: الذي يهدف إلى منع إحداث تغيير في توازن القوى،

-التدخل الهجومي: الذي يرمي لإحداث تغيير في توازن القوى الموجودة، و/ أو إحداث تغيير في نظام الحكم للدولة المستهدفة، بطريقة تضمن أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية للدولة المتدخلة.[9]

اعتمادا على هذا التمييز يمكن التنبيه إلا أن الممارسة الدولية الفردية والجماعية بعد الحرب الباردة أفرزت تدخلات متعددة الأشكال (عسكرية، سياسية، اقتصادية..) وبحسب المبادر بالتدخل ونمط التدخل وأبعاده (إنسانية، ديمقراطية، بيئية، أو بذريعة مكافحة الإرهاب أو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ...)، ويعتبر مفهوم التدخل

الإنساني واحدا من الموضوعات التي أثيرت بشكل واسع خلال مرحلة السنوات الأخيرة، باعتباره إحدى الوسائل التي يمكن اللجوء إليها في حل ومعالجة الكثير من القضايا ذات البعد الإنساني، ولأن التساؤل يطرح حول تحديد ما هو إنساني، فقد عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العمل الإنساني بأنها أعمال تهدف إلى منع وقوع المعاناة الإنسانية وتخفيف وطأتها[10]، فالتدخل الإنساني يصير ضرورة مثلا حينما تتعرض مثلا مجموعة إثنية في منطقة من مناطق العالم إلى إبادة أو فظائع، على غرار الانتهاكات الواسعة والمنتظمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، بحيث لا تتمكن الدولة المعنية من إيقاف هذه الانتهاكات، أو أنها أساساً تمتنع عن إيقافها، أو أن الدولة ذاتها هي التي تقوم بهذه التجاوزات أو الانتهاكات، ورغم تخوفاتها الجادة على مصير سيادتها ضمن هذه التحولات الدولية المثيرة، وجدت العديد من الدول نفسها مجبرة على الانخراط في هذا التنسيق، مع الحرص على الموازنة بين أولويات التطور والاندماج في المجتمع الدولي من جهة، والمحافظة -ولو بشكل محتشم -على مقومات سيادتها من ناحية ثانية.

إن المبدأ القانوني لعدم التدخل في ما اعتبر الشؤون السيادية للدول كان متأصلا في أغلب فترات القرن العشرين، غير أنه مع نهاية الحرب الباردة، بدأ يبرز تبرير قانوني للتدخل في النزاعات بين الدول في حال ما إذا طرحت هذه النزاعات تهديدا جديا للسلم الدولي، كما أن التدخل أصبح يجد تبريره في حفظ السلم ومنع أعمال العدوان، وهو ما ثبّت توجها نحو تجاوز قواعد القانون الدولي حول عدم التدخل في الأوضاع الداخلية للدول التي تشهد حالة من الاضطراب السياسي أو العنف الداخلي، وتحقق شبه إجماع على شرعنة التدخل ضد أعمال العدوان التي تباشرها الأنظمة ضد مواطنيها، أو بالنسبة للنزاعات الإثنية داخل حدود الدولة، والتي قد تنجم عنها أعمال اضطهاد أو تهجير أو قتل.

المبحث الثاني: الحرب العادلة ومضامين النزاع لفترة ما بعد الحرب الباردة

عملت نهاية الحرب الباردة على تحرير الفكر والممارسة في العلاقات الدولية من الاستقطابات التقليدية، ومن تأثير العامل الإيديولوجي على مسار النزاعات الدولية، إلا أنها أفرزت نزاعات بأطراف ومضامين جديدة، وبأشكال من العنف لم تكن معهودة من حيث حدتها ولا وحشيتها، ولا قناعة وتطلعات أطرافها.

المطلب الأول: التدخل الإنساني تحت عنوان الحرب العادلة في عالم ما بعد الحرب الباردة

يشير مسار النزاعات لفترة ما بعد الحرب الباردة، إلى تبلور جملة من المطالبات المقترنة بالعنف المتصاعد في أنحاء كثيرة من العالم، وهي مطالبات تدفع نحو تبرير أعمال التدخل العسكري في المناطق المضطربة، وترجيح خيار الحرب العادلة.

في كتابه الحرب العادلة والحرب الجائرة، تناول مايكل والزر Michael Walzer أربعة مواقف يمكن أن تبرر الحرب أو التدخلات العسكرية أخلاقيا في غياب العدوان الصريح:

-**التدخل الوقائي**، حيث أنه إذا كان هناك تهديد فعلي وواضح لسلامة الدولة، فيجب عليها أن تتصرف عسكريا، وإلا ضاعت فرصتها في تفادي التهديد فيما بعد.

-**التدخل للتوازن مع تدخل خارجي سابق**، فإذا كانت هناك مخاوف من حدوث تدخل قد يحول دون تقرير مصير شعب ما، فان أي تدخل من جانب هذا الشعب لمنع التدخل الأول له ما يبرره، باعتبار أنه يعيد له حقوقه، ويمكن أن نعطي المثال بحرب تحرير الكويت سنة 1991م.

-**التدخل حين تكون هناك حاجة لإنقاذ شعب مهدد** بالإبادة، حيث أنه إن لم يتم الإسراع، فلن يكون هناك وقت أو قيمة لمبدأ عدم التدخل، كدليل على احترام استقلال أو حقوق الآخرين.

-**التدخل لمساعدة الحركات الانفصالية**، حين يثبت أنها تمثل حركة الانفصال، وأساس مشروعية التدخل أن هناك ضرورة لمساعدة شعب في نيل حريته.[11]

من جانب أخر يمكن الإشارة في هذا الصدد، إلى اعتقاد طرحه دعاة نظرية المجتمع الدولي التضامني The International Society Solidarist Theory بوجود حق قانوني، وواجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية، فالفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة في المواد01 و55 و56 تطرح أساسا قانونيا للتدخل القسري من جانب واحد، وأي مخالفة لذلك هي تدمير انتحاري للأهداف التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.[12]

وفق هذا التبرير أصبحت هناك استساغة، وقبول فعلي لطروحات التدخل الإنساني، وللطروحات المغلفة بغلاف مبرر الحرب العادلة، طالما أن دولا تمضي في انتهاك حقوق شعوبها أو تهديد حياتهم، ولا يكون لها حجة بأحقيتها وحريتها في إدارة شؤونها الداخلية تحت مسمى السيادة، بل أن ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann رأى أن الدولة التي تدّعي السيادة تستحق الاحترام، فقط مادامت تحمي الحقوق الأساسية لرعاياها، وعندما تنتهكها يتلاشى ادّعاء الدولة بالسيادة الكاملة.[13]

إن ما يترتب أيضا على انتشار النزاعات من معاناة إنسانية، كاللجوء والمجاعات وانتشار الأمراض والأوبئة، إضافة إلى عمليات القتل الجماعي يثير اهتمام المجتمع الدولي، ويدفعه إلى ترجيح خيار التدخل لأغراض إنسانية، خصوصا عند وصول العنف الداخلي ذي الطابع العرقي والإثني إلى أطوار غير مسيطر على حدتها، ذلك لأن أطراف النزاعات الداخلية لا يميزون بين الأهداف المدنية والعسكرية، ويستهدفون الجماعات العرقية المتورطة في النزاع مع الحكومة، وقد تصل المأساة الإنسانية إلى حد القيام بعمليات إبادة بشرية لتلك الجماعات أو القيام باغتيالات بين أعضائها، إضافة إلى عمليات الاغتصاب والطرد القسري، والتطهير العرقي.[14]

إن مسؤولية حماية أرواح ورفاهية المواطنين تقع أولا وأخيرا على عاتق الدولة ذات السيادة، وإذا اتضح أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها، أو أنها

هي نفسها الجاني والمتسبب فيما يتعرض له المواطنون من عنف وأضرار، ففي هذه الحالة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن، ليباشر التدخل العسكري لأغراض "الحماية الإنسانية"[15]، والذي يجب أن ينظر إليه على أنه حالة خاصة واستثنائية، وكخيار اضطراري لمواجهة ضرر إنساني يمس فئات أو جزء من سكان الدولة.

المطلب الثاني: أسئلة ومخاوف التدخل بواجهة الحرب العادلة وشعار الإنسانية

لقد طرح الأمين العام السابق كوفي عنان عددا من الأسئلة منوهاً بإيجابيات وسلبيات مواقف المجتمع الدولي ممثلاً بالشرعية الدولية والدول المهيمنة تجاه الحالات التي تم بها التعاطي مع الانتهاكات التي وقعت في عدد من الدول، حيث قال في هذا الصدد:"... لأولئك الذين يعتبرون الخطر الأكبر على مستقبل النظام الدولي هو استخدام القوة بغياب تفويض من مجلس الأمن، يمكن للمرء أن يقول اتركوا قضية كوسوفو جانباً وفكروا برواندا.. تخيلوا للحظة واحدة فقط أنه في تلك الأيام والساعات الحالكة التي قادت إلى الإبادة الجماعية، كان هناك تحالف من الدول جاهز ومستعد للعمل دفاعاً عن شعب التوتسي، ولكن المجلس رفض أو تأخر في إعطاء الضوء الأخضر لهذا التحالف، فهل كان من المفروض على مثل هذا التحالف أن يقف بلا حراك، بينما كان الرعب يخيم على المنطقة؟".[16]

إذا كان التدخل باسم حماية الإنسانية ليس بجديد في الممارسة الدولية المعاصرة، فان الجديد في هذا الشأن هو كثافة هذه التدخلات بشكل غير مسبوق، وانتقاله من مجرد تقديم المساعدات بناء على اتفاقات مسبقة، إلى التدخل بصفة مباشرة بناء على قرارات أممية أو خارجها، مما خلف العديد من الانحرافات.[17]

يجيز القانون الدولي الاستخدام الخارجي للقوة لوقف أعمال الإبادة الجماعية -التي تعرف بأنها محاولات لإفناء جماعة معينة أو قسم من جماعة من الناس - لكن ليس من الواضح دائما، متى يعتبر انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع بمثابة إبادة جماعية، فخوض حرب لإنقاذ أرواح البشر ينطوي أيضا على تناقض[18]، ما دامت

منفذا محتملا لتصاعد العنف تحت مبرر المقاومة والتحرير أو الانتقام، مع ما يتبع هذا التدخل من أثار جانبية ومضاعفات كارثية على المدنيين، من حيث النزوح وفقدان مصادر الرزق، أو أن يكونوا هدفا للعمليات الحربية بطريق الخطأ، أو بتحصن المستهدفين ضمنهم.

يطرح السؤال إذا حول شرعية التدخل لأغراض إنسانية بوسائل عسكرية، وبخاصة إذا كان من شأن ذلك إحداث كوارث إنسانية أخرى لا تقل خطورة عن تلك القائمة، كما يطرح السؤال أيضا بصدد شرعية التدخلات لأغراض ديمقراطية أو إنسانية خاصة، إذا كانت تستهدف بالأساس تعميم قيم معينة ونشرها دوليا، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المستهدفة، فحقوق الإنسان ينبغي مقاربتها بشكل يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وثقافة كل مجتمع.

كرد فعل على هذه التخوفات واستجابة للتحديات التي واجهها المجتمع الدولي في العديد من حالات التدخل، طلب الأمين العام الأممي السابق "كوفي أنان" Kofi Annan من أعضاء المنظمة بلورة تصور مشترك بين كافة الدول حول التدخل الإنساني، وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدولة وسيادة الشعب، واستجابة لذلك، أعلن رئيس الوزراء الكندي آنذاك جان كريتيان Jean Chrétien عن تشكيل "اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول" (ICISS) التي تضم عدة شخصيات (رؤساء دول ورؤساء وزراء سابقين وممثلين عن الأمم المتحدة)، وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها بتاريخ 18 ديسمبر 2001م، أكدت فيه على ثلاث مبادئ أساسية:

-استخدام مفهوم "المسؤولية الدولية للحماية" بدل "التدخل الإنساني"، لتجنب ما قد يثيره التعبير الأخير من مخاوف السيطرة والهيمنة.

-وضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية، وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن.

-عملية التدخل لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية، وبناء على سلطة مباشرة مسؤولة.[19]

إن الانتقال الذي حصل من طروحات التدخل إلى مسؤوليات الحماية، رتب بناء على هذه المبادئ السابقة، ثلاث مسؤوليات تتراوح مابين مسؤولية الوقاية، ومسؤولية الرد ومسؤولية إعادة البناء.

المبحث الثالث: التدخل لاعتبارات إنسانية وصدقية طرح الحرب العادلة في الواقع الدولي

إن طرح الحرب العادلة كخيار بيد المجتمع الدولي في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كان أكثر من مجرد مطلب إقليمي أو عرقي، أو ضرورة تمليها اعتبارات المصلحة القومية أو الأطماع الظرفية، بل اعتبر أملا أمام الشعوب للتحرر من عهود من الخوف والطغيان والقمع.

المطلب الأول: نماذج التراخي الدولي عن التدخل الإنساني في نهاية القرن العشرين

مثلت الحالة الصومالية تطورا غير مألوف لانتقال الصراع من طابعه السياسي، إلى حالة من التناحر والإقصاء الإثني والقبلي، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على المدنيين والفئات الهشة من المجتمع، خصوصا مع تزامن ذلك مع حالة من التردي الشديد للأوضاع المعيشية والصحية للصوماليين، بسبب انعدام الدخل وموجة شديدة من الجفاف حولت الصومال إلى بؤرة مجاعة وسوء تغذية، وبعد أشهر وقف فيها العالم موقف المتفرج على الأوضاع السيئة للصوماليين سنة 1992م، قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل ضمن عملية سمتها عملية إعادة الأمل، وفسر تدخلها هذا ضمن طرح أخلاقي بدأ يغلب على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة وأن الرئيس الأمريكي آنذاك بوش الأب أعلن في اجتماع للحزب الجمهوري أن ما يحصل في الصومال مأساة إنسانية، وأن على الولايات المتحدة ضمان وصول المعونات إلى من هم في أشد الحاجة إليها من الصوماليين. (20)

في ظل ضغط شعبي عاطفي جرى تجميع بعثة تابعة للأمم المتحدة تحت قيادة أمريكية، سرعان ما وجدت نفسها منخرطة في محاولة نزع سلاح دولة فاشلة، حيث صعب إيصال المواد الغذائية جراء غياب النظام المدني، غير أنه مع توسيع نطاق البعثة

تبخرت البواعث الخيرة لدى الشعب الأمريكي بالسرعة نفسها التي برزت بها، خصوصا بعد أن صار الأمر يتعلق بحالة من التحدي بين الولايات المتحدة وأحد أهم أمراء الحرب: الجنرال فرح عيديد، وبعد أن أقر مجلس الأمن القرار 837 لملاحقة وتوقيف هذا الجنرال، وأسفر هذا التحدي عن مواجهات بين الطرفين دفعت الولايات المتحدة لأن تترك الصومال لمصيره، بعد أن فقدت ثمانية عشر (18) جنديا، جرى سحل جثث بعضهم في شوارع مقديشو، ما شكل انتكاسة لفكرة التدخل الإنساني لدول المواطن الأمريكي، ومقابل هذه الخسائر كان هناك أكثر من ألف (1000) صومالي، أغلبهم من المدنيين قد لقوا حتفهم بفعل الأعمال القتالية الأمريكية [21].

مكان أخر شهد حالة من عدم المبالاة وتأخر التدخل الإنساني هو رواندا، فلقد تزامنت أزمة رواندا مع أزمات الصومال والبوسنة والهرسك، ولم يكن أحد يرى أن من السهل أو المصلحة الكافية أن يمنع اندلاع العنف في هذا البلد، وبالتالي لم تكرس الموارد لمواجهة اندلاع العنف ووقفه من الانتشار، وتعلّل المجتمع الدولي بانشغاله بالفترة الانتقالية التي أعقبت الحرب الباردة، وبخيبة أمله في ما سعى لتحقيقه في الصومال، ولم يتم وعي الوضع إلا بعد أن لقي مئات الآلاف مصرعهم، فيما لجأ أكثر من مليون شخص إلى البلدان المجاورة [22]، حيث كانوا عرضة للاعتداء ولأمراض وسوء التغذية.

لقد كان بالإمكان وقف عمليات القتل الجماعي، وذلك لو توفرت الرغبة الدولية في تحمل أعباء وقف الاقتتال، ولكانت فكرة الحرب العادلة أكثر من مرحب بها، إلا أن الواقع أثبت تراخيا إنسانيا شديدا، أثبت حقيقة اللامبالاة الغربية باضطهاد الشعوب غير الغربية، بل وحتى إبادتها، فعلى مدار مئة (100) يوم، كان يقتل كل يوم ثلاثة أضعاف ما قتل في استهداف برجي التجارة العالمي سنة 2001.[23]

لقد أظهرت الإبادة الجماعية في رواندا، كم هي فظيعة عواقب التراخي في وجه عمليات القتل الجماعية، ورغم ذلك استمر هذا التراخي في يوغسلافيا سابقا، حين أحكم الصرب سيطرتهم على إرث الجمهورية المنهارة، وأعملوا في تقتيل أعدائهم من المسلمين والكروات، وفي جانب آخر كان الدعم الغربي لكرواتيا سببا في تفاقم النزاع،

خصوصا مع تغاضي الدول الغربية عن عمليات التطهير العرقي وانتهاك حقوق الإنسان وقوانين الحرب من الكروات، والتي كان الصرب يدانون من أجلها[24]، وتشهد مجازر كراجينا وموستار وسربرينيتشا، ومعسكرات الاعتقال، وحوادث الاغتصاب الجماعي، كيف أن البلقان كان أحوج ما يكون -خاصة سنة 1995م -إلى حرب عادلة سواء باسم التدخل الإنساني أو الضمير العالمي، أو روح التضامن والمساندة بين الشعوب في رفضها للمجازر والتطهير العرقي.

المطلب الثاني: التدخل في كوسوفو من منظور الحرب العادلة

في عام 1912 انتزع الصرب إقليم كوسوفو من الإمبراطورية العثمانية، وبدأوا سياسة عنيفة ضد السكان الألبان، وفي هذا الشأن كتب ليون تروتسكي Leon Trotsky الذي كان مراسلا صحفيا قائلا:" في صربيا القديمة كان للصرب هاجس تصحيح الوضع الإثني غير الملائم، فأوغلوا في عملية إبادة منظمة للسكان المسلمين" [25].

مع مطلع عام 1998م بدأ سلوبودان ميلوشيفيتش Slobodan Milochevitch حملة عسكرية ضد جيش تحرير إقليم كوسوفو دمر خلالها كثيراً من قرى الإقليم وبلداته، فاضطر سكانه إلى هجر ديارهم، ولقد رعى حلف شمال الأطلسي (الناتو) تحت مظلة الأمم المتحدة مباحثات للسلام بين الطرفين في مطلع عام 1999م، ولكن الوفد الصربي اعترض على خطة السلام التي اقترحها الحلف، وفي مارس بدأت طائرات حلف شمال الأطلسي في قصف الأهداف العسكرية في يوغوسلافيا لإجبار حكومتها على قبول خطة السلام، ولكن استمر الجيش الصربي في قصف المدنيين، مما اضطر مئات الآلاف من أبناء كوسوفو إلى النزوح إلى المناطق المجاورة، بل وإلى كثير من بلدان العالم الأخرى.

خلال حرب الخليج الثانية سنة 1991م كان على رأس الحكم في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا مسؤولون جميعهم من جيل عاش الحرب العالمية الثانية، أما في حرب كوسوفو فمعظم المسؤولين ولدوا بعد 1945م، وهم أمام هذه الحرب يواجهون

مشكلة تعود إلى القرن الرابع عشر[26]، لقد كان الرد على النزاع الإثني في البلقان حربا اعتبرت أخلاقية وعادلة، وتطلبت تفويضا في استخدام الحلف الأطلسي، ولقد قال طوني بلير Tony Blair رئيس الوزراء البريطاني آنذاك:" هذه أول مرة يواجه فيها أبناء جيلي حتمية استخدام القوة، لفرض ما يجب أن يكون". [27]

بالعودة إلى الكلمة التي ألقاها كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في الدورة الرابعة والخمسين للأمم المتحدة في سبتمبر 1999م، قد توجز أكثر الأسئلة المطروحة عن موضوع التدخل العسكري في كوسوفو، حيث يقول:"... إننا تعلمنا أيضاً أنه إذا أريد للتدخل أن يحظى بالدعم الثابت من شعوب العالم، فينبغي أن يكون مبنياً على مبادئ شرعية ودولية، ولكن صراع هذا العام في كوسوفو أثار أسئلة على جانب مماثل من الأهمية، حول عواقب التحرك بدون إجماع دولي ومرجع قانوني واضح، ولقد طرح هذا الصراع بوضوح تام معضلة ما يسمى بالتدخل الإنساني". [28]

إن جوهر هذا الصراع يكمن في تجاذب رأيين متعارضين، فمن جهة: هل من المشروع بالنسبة لمنظمة إقليمية أن تستخدم القوة دون تفويض من الأمم المتحدة؟ ومن جهة أخرى هل من الجائز السماح باستمرار الانتهاكات الفظة والمنظمة لحقوق الإنسان بعواقبها الإنسانية الخطيرة، دون بذل محاولة لكبحها؟ وعجز المجتمع الدولي عن التوفيق بين هاتين المصلحتين في قضية كوسوفو، يمكن اعتباره مأساة ليس إلا.

إن تجربة ضرب الصرب مثلت مسرح عمليات إدارة الصراع المحتدم بين المعسكر المنتصر في الحرب الباردة، وبقايا المعسكر الذي خسر تلك الحرب، ولهذا لم تستطع أي جهة أن تبعد الشكوك في أن ما افترض أنه تدخل إنساني وحرب عادلة لم يكن ليخلو من الروح الانتقامية، والرغبة في إرسال رسائل الردع إلى من يمكن لهم تحدي القطب الواحد ورؤيته، لحسم المسائل والنزاعات في عام ما بعد الحرب الباردة.

خاتمة

واكب المسار التاريخي للعلاقات الدولية عبر مراحلها المختلفة، طرح مثالي أساسه الأمل في بناء واقع من الرفاهية والاستقرار للبشرية، بعيدا عن مخاطر الحرب وحتمية

المواجهة المدمرة بين الدول، ولطالما كان هذا التفاؤل يتراجع بفعل تضارب مصالح الدول، وكذا نشوء أنماط جديدة من التهديد، بما أدى لاستمرار تردي أوضاع الشعوب بفعل حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإهدار الحقوق، وهي انتهاكات ظلت بعيدة عن المحاسبة، كون المسؤولين عنها احتموا دوما بغطاء السيادة وحرية التصرف في النطاق الوطني، بما حتّم على المجتمع الدولي إعلاء حق التدخل الإنساني كإطار ينطلق من كون مفهوم السيادة المطلقة، الذي حفظ إلى حد بعيد الإطار السلمي للعلاقات الدولية، لابد من مراجعة شاملة له، تجعله متأقلما مع ديناميكية العولمة التي قلّصت موضوعيًا استقلالية وتميز الدولة القومية، كما ولدت مفهوم المواطنة العالمية، التي هي امتداد طبيعي لمنظومة حقوق الإنسان ذاتها.

لقد برز الميل في الأوساط الأكاديمية وكذا في دوائر صنع القرار لدى القوى الكبرى، إلى توظيف مقاربة حق التدخل الإنساني، وتجاوز عدد من قيود ومحددات القانون الدولي المعاصر، وتم السعي إلى مزيد من توطيده وتفعيله في مواجهة مخاطر وتحديات جديدة لم تراعها المنظومة الدولية، والدفع إلى اعتبار ذلك السلوك التدخلي لا يختلف من حيث الخلفية المنهجية والمنظور القيمي عن مبدأ "الحرب العادلة" الذي تم بعثه خاصة في خطاب الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية من السجل اللاهوتي المسيحي، لبناء أطروحة جديدة في العلاقات الدولية تناسب من منظورها التحدي الأبرز الذي يواجهه العالم اليوم، والذي هو بتعبير هذه الأوساط التهديدات غير التقليدية، وإهدار قيم الحرية وحقوق الإنسان، والتسلط على الشعوب وحرمانها من حقوقهم المكفولة دوليا.

إن حالة "الأحادية القطبية" دفعت إلى النظر نحو الولايات المتحدة بكونها تتّحمل مسؤولية وواجب حفظ السلام الدولي، بصفتها الدولة الوحيدة التي تتمتع بالميزات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، الكفيلة بتأدية هذا الدور، وهي تحت طائل نظرية تفوق القوة Power Preponderance، أقدر ما تكون على إعطاء ضمانات واقعية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، تبعا لتلك القوة التي تميزها، وكان من

الممكن جدا أن تتعدى تلك الضمانات نحو صد العدوان وحماية حقوق الإنسان، تحت طائلة التهديد بالتدخل، وتغليف العمل العسكري بغلاف الحرب العادلة، وعلى هذا الأساس فانه تم الدفع في الأوساط الأكاديمية نحو بناء مقاربة إدراكية للمرادفة بين التدخل لاعتبارات إنسانية ونظرية الحرب العادلة على ضوء سلوك القادة الأمريكيين، وفي مقدمتهم الرئيس السابق جورج بوش الإبن.

إن ما يعرفه العالم من أحداث وتطورات متسارعة، ومناداة بالتدخل الإنساني في كثير من مناطقه المتفجرة، مازال يصطدم بالازدواجية التي طبعت التناول الأمريكي للمشكلات العالمية، والتبني الانتقائي لمبدأ الحرب العادلة في تبرير تدخلها مثلا في أفغانستان والعراق، حيث لم يجد التطبيق نفسه مع استمرار التغاضي الأمريكي عن السياسات الإسرائيلية، التي تكتسي قدرا كبيرا من العدوانية بإتباع سياسات العدوان والحصار والاغتيالات، وانتهاك حقوق الإنسان وتكريس الاحتلال خارج ما تسمح به القوانين الدولية، خاصة مع ثبوت امتلاك إسرائيل ترسانة نووية، هي عامل تهديد لأمن واستقرار المنطقة.

الهوامش:

(1)- نصار محمد عبد الله، *مدخل إلى نظرية الحرب العادلة*، القاهرة: عين للدراسات والبحوث، 1993، ص: 05.

(2)-فاروق سعد، *الفكر السياسي قبل الأمير وبعده*، بيروت، منشورات دار الأفاق الجديدة، 2002. ص: 229.

(3)-Seyom Brown, The Illusion of Control: force and foreign policy in the twenty-first century, Washington D.C., Brookings institution press, 2003, p106.

(4)-محمد يعقوب عبد الرحمن، *التدخل الإنساني في العلاقات الدولية*، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص: 25.

(5)-تم التعبير عن هذا التوجه بما أصطلح عليه عبء الرجل الأبيض، The White Man's Burden وهي في الأصل عنوان لقصيدة شهيرة للشاعر البريطاني روديارد كيبلنغ Rudyard Kipling، وقد نشرت سنة 1899م في الولايات المتحدة، وتمثل دعوة إلى "الرجل الأبيض" من أجل أن يقوم بواجبه تجاه "الأمم المتخلفة" ليقوم بتمدينهم وانتشالهم من البدائية التي يعيشون فيها، وقد جاءت القصيدة بالتوازي مع احتلال الولايات المتحدة للفلبين، فكانت بمثابة الغطاء الفكري أو تبرير لهذا الاحتلال، وتعبير عن أحداث استعمارية سابقة لذلك التاريخ.للمزيد في هذا الشأن، أنظر: السيد ياسين، الاستعماريون القدامى والأوصياء الجدد، جريدة الحياة، 04/01/2009، لندن، العدد 16711، ص: 15.

(6)-Larry may, The Principle of Just Cause, in Larry may(Editor)-, War Essays in Political Philosophy, Cambridge University press, Washington University, 2008. p49.

(7)-جوزيف ناي الإبن، *المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ*، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997. ص: 194.

(8)-المرجع نفسه، ص: 196.

(9)-محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)-، ص: 16.

(10)-نيكولاس.ج.ويلر، التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية، في جون بيليس وستيف سميث (محرر)-، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للدراسات، الإمارات، 2004.ص: 819.

(11)-جوزيف ناي الإبن، مرجع سابق، ص ص: 199 -201.

(12)-نيكولاس.ج.ويلر، مرجع سابق، ص: 824.

(13)-مارك ويبر ، الدول واكتساب كيان الدولة، في برايان وايت(محرر)-، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص34.

(14)-محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، ج01، الجزائر: دار هومة، ط01، 2003. ص: 220.

(15)-جميل قاسم، التدخل الدولي: اشكاله وإشكاليته، جريدة السفير، العدد10663، بيروت، 2007/03/30، ص: 11.

(16)- ميخائيل بنيامين داود الإثنيات في ظل العولمة(رؤى في الأبعاد السياسية)-، مقال إلكتروني، أطلع عليه بتاريخ 2014/12/22، على الرابط الالكتروني:
http: //www.ado-world.org/pub/nummer-13/Glopalisering.htm

(17)-إدريس لكريني، التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير، موقع الحوار المتمدن، العدد: 1600، مقال إلكتروني، أطلع عليه بتاريخ 2014/12/22، على الرابط الالكتروني:
http: //www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=69057

(18)-مايكل بوغ، *حفظ السلام والتدخل الإنساني*، في برايان وايت(محرر)-، *قضايا في السياسة العالمية*، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2004، ص ص: 153، 154.

(19)-خالد حساني، مبدأ السيادة مابين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، السنة الثالثة، المجلد 05، العدد01، 2012، ص ص: 08 -28.

(20)-Seyom Brown, op.cit, p112.

(21)-Ibid.

(22)-محمد أحمد عبد الغفار، *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية*، ج03، الجزائر: دار هومة، ط01، 2004. ص: 346.

(23)-Rebecca Glazier, Just Intervention in Genocide: Extending the Theoretical Applications of Just War Theory, War Crimes, Genocide & Crimes against Humanity, Volume 3 (2009)-, pp: 03-37.

(24)-صامويل هانتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط، 01، 1998، ص: 458.

(25)-إيريك لوران، حرب *كوسوفو: الملف السري*، ترجمة الأوديسية للثقافة والإعلام، منشورات عويدات، 1999. ص: 09.

(26)-يعود أصل المشكلة إلى انتصار العثمانيين على الصرب في معركة كوسوفو بولي سنة 1389م، واستمر الحكم العثمانيّ لصربيا أربعة قرون، وعلى الرغم من قيام حركات مناهضة لسيطرتهم، فان صربيا لم تنل الاستقلال إلا عندما هُزِم العثمانيون أمام الروس عام1878م.

(27)-إيريك لوران، مرجع سابق، ص: 07.

(28)-Rebecca Glazier, op.cit, pp: 03-37.